Document: EB 2007/92/INF.10/Rev.1
Date: 7 January 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

موجز اقتراحات المشروعات والبرامج والمنح التي ناقشها المجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للعلم

موجز اقتراحات المشروعات والبرامج والمنح التي ناقشها المجلس التنفيذي

اقتراحات المشروعات/البرامج

1- أقرّ المجلس التنفيذي اقتراحات المشروعات/البرامج التالية في دورته الثانية والتسعين، وهي تتّفق مع إطار القدرة على تحمّل الديون في الصندوق الذي أُقرّ مؤخراً.

ألف – أفريقيا الغربية والوسطى

بوركينا فاسو: مشروع إدارة المياه والريّ على النطاق الصغير
(الوثيقة EB 2007/92/R.20 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.20/Rev.1)

2- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 6.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة بقيمة 0.26 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى بوركينا فاسو لتمويل مشروع إدارة المياه والري على النطاق الصغير. وأعرب المدراء التنفيذيون عن دعمهم الكامل لتمويل هذا المشروع، ورحبوا بشكل خاص بالاستثمار في قطاع إدارة المياه، باعتبار أن بوركينا فاسو بلد ساحلي. كما أعرب المدراء التنفيذيون عن تقديرهم للجهود المبذولة لحشد التمويل المشترك من صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

غانا: برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية
(الوثيقة EB 2007/92/R.21 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.21/Rev.1)

3- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 14.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة بقيمة 0.26 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية غانا من أجل برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية. وعند الموافقة على البرنامج، أثنى المدراء التنفيذيون على التركيز على النمو وعلى تنمية الأسواق والقطاع الخاص. وطرح المجلس أربع قضايا رئيسية: (i) اتساق ترتيبات إدارة البرنامج مع الاستراتيجية المشتركة للمساعدة في غانا والنظام الحكومي للرصد والتقييم؛ (ii) مشاركة الهياكل اللامركزية في البرنامج؛ (iii) العملية التشاورية في مرحلة تصميم البرنامج؛ (iv) الروابط مع صندوق تنمية المناطق الشمالية في غانا المنشأ حديثاً. وتم إيضاح أن ترتيبات إدارة البرنامج قد صممت على غرار آليات إيصال المعونة الحالية للحكومة الغانية، وسيتم – في الوقت المناسب – مواءمة سياق التغيرات المؤسسية مع نهج القطاع الزراعي الشامل القادم. إضافة إلى ذلك، فقد اتفق الصندوق والحكومة على أن الاندماج الكامل للبرنامج مع النهج الزراعي الشامل هو أحد متطلبات الانطلاق للدخول في المرحلة الثانية. كما أحيط المجلس علما بأن توريد السلع والخدمات، وكذلك ترتيبات الرصد والتقييم، تتفق جميعها والنظم الحكومية. وأخطر المجلس بأن نقطة الدخول الأولى للبرنامج، باعتباره برنامجا لتنمية سلاسل السلع والروابط مع السوق، هي القطاع الخاص، بما في ذلك منظمات المزارعين. ومع ذلك، تعتبر جمعيات المقاطعات شريكا رئيسيا في تصميم وتنفيذ خطط أعمال السلع للتأكد من أن الاستثمارات في البنية الأساسية وتنمية سلاسل السلع متكاملة تماماً. وأخيرا، ولضمان الملكية والتشاور

الكامل مع أصحاب المصلحة، فقد شكلت شراكة لإعداد وتنفيذ البرنامج عند استهلال البرنامج. وقد جمعت هذه الشراكة معا كل من أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظمات المزارعين، إضافة إلى مندوبين من القطاع الخاص، ومراكز البحوث والجامعات والجهات المانحة والبرامج النظيرة. وأثناء تصميم البرنامج، اجتمعت شراكة إعداد وتنفيذ البرنامج ست مرات برئاسة الوزراء الإقليميين، وسوف تعمم بشكل أكبر في مرحلة التنفيذ. إضافة إلى ذلك، فقد عقدت عدة اجتماعات مع مجموعة شركاء قطاع الزراعة لمناقشة تصميم البرنامج. وأخيراً، تم توضيح أن البرنامج سينشئ روابط مع صندوق تنمية المناطق الشمالية في غانا الذي أنشئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وسيخضع البرنامج للإشراف المباشر من الصندوق والذي من شأنه أن يسهل بشكل كبير مواءمة البرنامج مع التغير السريع في البيئة. وقد أعيد التأكيد أن مصرف التنمية الأفريقي سوف يوفر التمويل لدعم البنى الأساسية الريفية (حوالي 61 مليون دولار أمريكي).

نيجيريا: برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى

(الوثيقة EB 2007/92/R.22+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.22/Rev.1)

4- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 26.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة بقيمة 0.26 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية لتمويل برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى. وحيث إن المفاوضات لم تستكمل قبل نظر المجلس في اقتراح البرنامج، فقد وافق المجلس التنفيذي على البرنامج شريطة إعلامه في دورة لاحقة بأي تغييرات هامة قد تطرأ على الشروط المعروضة حالياً أثناء مفاوضات القرض. وقد سعت المديرة التنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على إيضاحات بشأن ما يلي: (i) خطة ضمانات القروض التي يدعمها البرنامج؛ (ii) وفيما إذا كانت السلع الريفية للمشروعات الصغرى موجهة بالطلب. وقد قدم مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى ومدير البرنامج القطري لنيجيريا الإيضاحات المطلوبة. وكانت هنالك إشارات محددة لتقرير التقدير. وتم الاتفاق على أن يقدم الصندوق إيضاحات إضافية مكتوبة للمديرة التنفيذية للولايات المتحدة. وقد تساءل المدير التنفيذي لكندا فيما لو توفرت لدى وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، وهي الوكالة المنفذة للبرنامج، القدرة على تنفيذ البرنامج. وذُكر أنه قد تم القيام بالفعل بتقدير محدد لقدرة هذه الوكالة خلال تقدير البرنامج من قبل مستشار ذي خبرة واسعة، عمل لعقود على القضايا المؤسسية مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومعهد التنمية الخارجية. وقد أعربت المديرة التنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية والمدير التنفيذي لكندا عن دعمهما للبرنامج معتبران إياه حسن الاتساق مع سياسات القطر بشأن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والفقر الريفي. وقد أعرب المدير التنفيذي للكاميرون عن دعمه القوي للبرنامج مضيفاً أن المجتمع النيجيري يتمتع تماماً بكامل مهارات القطاع الخاص، ولديه وكالة وطنية متخصصة مسؤولة عن تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، فالبرنامج متسق تماماً مع استراتيجية القطر للحد من الفقر الريفي وهو يسد حاجة حقيقية. وأضاف بأن الكاميرون تتطلع قدماً لإنشاء وكالة مماثلة لدعم القطاع الخاص في تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعين الريفي والحضري.

باء – أفريقيا الشرقية والجنوبية

أنغولا: مشروع الزراعة الموجّهة نحو السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة
(الوثيقة EB 2007/92/R.23+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.23/Rev.1)

5- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على قرض بقيمة 5.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لجمهورية أنغولا للمساعدة في تمويل مشروع الزراعة الموجهة نحو السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أشار المدير التنفيذي للبرازيل إلى دعم بلاده الكامل للمشروع مشيراً إلى اتفاقية الشراكة الموقعة أخيراً بين الصندوق وبين مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. كما أشار المدير التنفيذي لجنوب أفريقيا إلى التركيز القوي على قضايا التمايز بين الجنسين في المشروع. ولدى موافقتها على المشروع، سعت المديرة التنفيذي للولايات المتحدة الأمريكية إلى توضيح بشأن قضايا التسيير، وخاصة التوريد. وتم إيضاح ما يلي: (i) حيث إن الجهة المبادرة بالمشروع هي البنك الدولي، فإن الصندوق سوف يتبع إجراءات البنك الدولي فيما يتعلق بالجوانب القانونية؛ (ii) سيتم اتباع خطة للتخفيف من المخاطر المنصوص عليها في وثيقة المشروع، بما في ذلك تعيين أخصائيين في التوريد للعمل جنبا إلى جنب مع نظرائهم الحكوميين، ولتوفير التدريب للسلطات الحكومية على مستوى البلديات والمحافظات؛ (iii) سيتم إيجاد هيكلية مشابهة للإدارة المالية.

مدغشقر برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية
(الوثيقة EB 2007/92/R.24)

6- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 11.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومنحة بقيمة 0.19 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية مدغشقر لتمويل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية. وباتخاذه هذه الخطوة، أثنى المجلس على البرنامج باعتباره عملية حسنة التصميم والاتساق تتطرق للتنمية الاقتصادية من خلال إشراك أصحاب المبادرات الفردية الصغرى في أقطاب النمو الإقليمي. وقد لاحظ المدراء التنفيذيون مدى الاستعداد لإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص وترتيبات التنفيذ المحفوفة بالتحديات مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة، علاوة على النهج الابتكارية للتمويل الريفي من خلال صندوق للضمانات الصغرى.

ملاوي: برنامج تعزيز موارد الرزق الريفية والأوضاع الاقتصادية
(الوثيقة EB 2007/92/R.25+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.25/Rev.1)

7- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 5.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومنحة بقيمة 5.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية ملاوي لتمويل برنامج تعزيز موارد الرزق الريفية والأوضاع الاقتصادية. وخلال مداولاته، أكد المجلس التنفيذي على الحاجة لضمان حماية الأمن الغذائي والتغذوي لأكثر الأسر ضعفاً، وبخاصة تلك المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ مرض الأيدز حماية متأنية خلال تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء للسلع الزراعية (مثل الفول السوداني والبطاطا الآيرلندية).

جيم – آسيا والمحيط الهادي

بنغلاديش: المشروع الوطني للتكنولوجيا الزراعية

(الوثيقة EB 2007/92/R.26+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.26/Rev.1)

8- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 12.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية لتمويل المشروع الوطني للتكنولوجيا الزراعية. وبموافقته على هذا المشروع، رحب المجلس التنفيذي بإعادة الارتباط بين الصندوق ووزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات في القطاع الزراعي في بنغلاديش، وأعرب عن تقديره للتمويل المشترك مع البنك الدولي. وقد سلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية الإشراف الحصيف على منح عقود البحوث والإرشاد إلى كيانات من القطاع الخاص. كذلك فقد أكدوا على أن بناء قدرات الإدارة على مستوى المقاطعات الفرعية (أوبازيلات) أمر حاسم يحتاج إلى وقت، وأن الإطار الزمني المقترح له، وهو 15 عاما، يبدو ملائماً.

الصين: برنامج النهوض بأحوال الريف بإقليم منغوليا الداخلية المستقل

(الوثيقة EB 2007/92/R.27+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.27/Rev.1)

9- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 19.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية الصين الشعبية للمساعدة في تمويل برنامج النهوض بأحوال الريف بإقليم منغوليا الداخلية المستقل.

نيبال: مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر – المرحلة الثانية

(الوثيقة EB 2007/92/R.28+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.28/Rev.1)

10- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم منحة بقيمة 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى نيبال لتمويل مشروع دعم صندوق التخفيف من وطأة الفقر. وفي حين تم تسليط الضوء على أهمية المشروعات التي تستهدف التخفيف من وطأة الفقر في نيبال، إلا أن المديرة التنفيذية لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية سعت إلى بعض الإيضاحات عن كيفية تنسيق المشروع مع المشروعات الأخرى ودعم الاتساق بين الأنشطة الإنمائية. وتم التأكيد على تضمين المشروع للمشاركة في حوار على مستوى المركزي بشأن التنسيق والاتساق بين المشروعات. وعلى مستوى المقاطعة والقرية، يهدف المشروع في إطار مكون بناء القدرات إلى التطرق لقضية التنسيق من خلال دعم الهياكل المحلية للحكومة في التخطيط للأنشطة ورصدها والتنسيق بينها. وتم إيضاح نية الصندوق على التركيز بوجه خاص على هذا المكون. كذلك تم إعطاء مثال عن الآليات القائمة، كما هو وارد في وثيقة تصميم المشروع، لتنفيذ جميع الأنشطة ضمن نفس الإطار، أي أن جميع المشروعات الريفية الخاصة بالبنى الأساسية بموجب مشروع صندوق التخفيف من وطأة الفقر. المرحلة الثانية يجب أن تكون مدرجة في الخطط السنوية على مستوى المقاطعة والقرية.

فييت نام: برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف

(الوثيقة EB 2007/92/R.30+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.30/Rev.1)

11- وافق المجلس التنفيذي على القرض والمنحة المقترحين لجمهورية فييت نام الاشتراكية لتمويل برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف بما قيمته 22.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة للقرض بشروط تيسيرية للغاية، و0.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة للمنحة.

دال – أمريكا اللاتينية والكاريبي

غيانا: مشروع التنمية الزراعية والمشروعات التجارية الريفية

(الوثيقة EB 2007/92/R.32+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.32/Rev.1)

12- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 1.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومنحة بالمقدار نفسه إلى جمهورية غيانا من أجل تمويل مشروع التنمية الزراعية والمشروعات التجارية الريفية. ولاقت آليات الاستهداف في المشروع إشادةً خاصة لدى المجلس. وطلب المدير التنفيذي لكندا مزيداً من الإيضاحات حول مدى استعداد غيانا في مجال تسهيلات التصدير وبنيته الأساسية وتساءل إن كانت خطط المشروع ستسدّ الثغرات المحتملة في هذه المجالات. ورداً على ذلك، أُفيد بأنّ هناك بعض قنوات التصدير التي تعمل فعلاً وبأنّ الاستعداد على المستوى الوطني من خلال إقامة شراكات مع جهات مانحة أخرى، وخاصةً مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

هندوراس: مشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو

(الوثيقة EB 2007/92/R.33+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.33/Rev.1)

13- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 4.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية هندوراس من أجل تمويل مشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو. واعتبر المدير التنفيذي للبرازيل، الذي وافق على القرض، أنّ تركيز المشروع على السكان الأصليين أمر إيجابي جداً وطلب مزيداً من المعلومات حول مسألة مشاركة ممثلي السكان الأصليين والتشاور معهم. وقُدِّم، رداً على ذلك، إيضاح بأنّ المشروع هو ثمرة عملية تشاور مع الحكومات وتحديداً مع ممثلي السكان الأصليين، والذين يشاركون أيضاً في المجلس المحلي لتوجيه المشروع، والذي تُحدّد فيه التدخلات المتعلقة بالأراضي.

بيرو: مشروع تعزيز الأصول والأسواق وسياسات التنمية الريفية في المرتفعات الشمالية

(الوثيقة EB 2007/92/R.34+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.34/Rev.1)

14- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 9.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية بيرو للمساعدة في تمويل مشروع تعزيز الأصول والأسواق وسياسات التنمية الريفية في المرتفعات الشمالية. وأعرب المديران التنفيذيان اللذان يمثلان بلجيكا وفرنسا عن قلقهما حيال الوضع المعقّد الذي يواجهه المشروع بسبب الافتقار إلى البنية الأساسية للطرق في المساحة الشاسعة التي يشملها المشروع وضرورة

ضمان وجود تنسيق جيّد فيما بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والحكومات المحلية في سياق تطبيق اللامركزية.

15- وأشير إلى أنّ الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية سترصد موارد كبيرة في السنوات القادمة (نحو 20 مليون دولار أمريكي سنويا) من أجل تلبية الاحتياجات في البنية الأساسية للطرق. وسيُعمل على الحدّ من المخاطر المرتبطة بالتنسيق فيما بين الهيئات العامة المختلفة من خلال ترتيبات تنفيذ المشروع، والتي ستشارك فيها كلّ من وزارة الزراعة ولجان المشروع واللجان المحلية لتخصيص الموارد. وكما تعمل هذه الترتيبات على إشراك ممثلين عن الحكومة الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص ومنظمات المستفيدين. كما أنّ النموذج الذي سيُطبَّق لتنفيذ المشروع هو النموذج نفسه المستخدم في مشاريع الصندوق السابقة في الجزء الجنوبي من مرتفعات السييرا، وهو ما يضمن جودة التمويل المشترك والتنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة.

هاء – الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

أذربيجان: مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي
(الوثيقة EB 2007/92/R.35+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.35/Rev.1)

16- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 10.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية أذربيجان للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي. وقد أثنى المجلس على المشروع لتواؤمه الوثيق مع استراتيجية الحكومة ولتركيزه على تحسين فعالية الري وإشراك مستخدمي المياه في إدارة النظام. وأعرب المجلس عن ارتياحه لأنّ المشروع سيعمل على تنسيق أنشطته مع العديد من المبادرات الإنمائية التي تجري في منطقة المشروع بغية تحقيق التكامل وتفادي ازدواجية الجهود وإهدارها.

جيبوتي: برنامج لتعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي
(الوثيقة EB 2007/92/R.36+Add.1+Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2007/92/R.36/Rev.1)

17- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض بقيمة 1.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى جمهورية جيبوتي من أجل تمويل برنامج لتعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي. ومن المتوقع أن يساعد البرنامج نحو 000 6 أسرة في تلبية احتياجاتها من المياه خلال موسم الجفاف سواء للاستخدام المنزلي أو لتربية الحيوانات. وسوف تعتمد الاستثمارات في المرافق المائية نهج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية الذي يجمع بين الإدارة التشاركية للمياه والإدارة المستدامة للأراضي وتنمية المراعي وصيانتها. وأثنى المجلس على الصندوق لقيامه بإقامة شراكات مع برنامج الأغذية العالمي والمرفق الفرنسي للبيئة العالمية من أجل تمويل هذا المشروع وتنفيذه وللطابع الابتكاري للمشروع في سياق جيبوتي.

اقتراحات المنح

18- وافق المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين على مقترحات المنح التالية:

(أ) منح مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (EB 2007/92/R.38)

19- وافق المجلس على تقديم المنح التالية في إطار هذه الفئة:

(i) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات

20- وافق المجلس على تقديم منحة قيمتها 400 000 1 دولار أمريكي.

(ii) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الإقليمي للحدّ من الفقر وللتنمية الريفية – الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية

21- وافق المجلس على تقديم منحة قيمتها 000 000 1 دولار أمريكي لهذا الغرض.

(iii) منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب: البرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق روابط الأسواق وتعزيز التنوّع

22- وافق المجلس على تقديم منحة قيمتها 780 000 1 دولار أمريكي لهذا الغرض.

23- وقد طُلبت إيضاحات في حالتين بشأن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه متلقياً للمنحة، وعن قدرته في ظلّ الترتيبات المتعلقة بالتدريب والتعاقد مع مقدمي الخدمات الرئيسيين في الإقليمين الناميين (آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي). وفيما يخصّ الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، قُدِّم إيضاح بأنّ المكوّن الأول للبرنامج يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية إقليمياً وقطرياً. وقد وقع اختيار الحكومات السبع في أمريكا الوسطى والجهات الممولة المشاركة في الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه الخيار الأفضل كمقدّم للخدمات.

(ب) منحة مقترح تقديمها في إطار نافذة المنح القطرية إلى جمهورية العراق من أجل برنامج تحسين سبل عيش صغار المنتجين في العراق من خلال المكافحة المتكاملة للآفات والتسميد العضوي (EB 2007/92/R.39)

24- وافق المجلس على تقديم منحة قيمتها 185 000 1 دولار أمريكي إلى جمهورية العراق من أجل المشاركة في تمويل برنامج تحسين سبل عيش صغار المنتجين في العراق من خلال المكافحة المتكاملة للآفات والتسميد العضوي.

25- وقد أثار المدير التنفيذي لإيطاليا مسألتين: تتعلق إحداهما بتأثير الوضع الأمني في العراق على تنفيذ البرنامج، وخاصةً مخاطر السفر على العلماء العراقيين. أما الثانية فتتعلق بإطار السياسات غير المواتي، والذي لا يحفّز صغار المزارعين على تبنّي الممارسات المحسنة.

26- وقدّم، رداً على ذلك، إيضاح بأنّ تدابير عديدة للحدّ من المخاطر قد أُدرجت في تصميم البرنامج، ومنها: (i) ضآلة الطابع التكنولوجي للإدارة المتكاملة للآفات والتسميد العضوي؛ (ii) اختيار ثلاث مناطق ريفية تجريبية أكثر أمناً نسبياً من المناطق الحضرية في الشمال والوسط والجنوب؛ (iii) تنفيذ البرنامج على المستوى المحلي؛ (iv) تمتّع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وهو الجهة الرئيسية المنفذة للبرنامج، بحضور قوي في القطر.

27- وفيما يخص إطار السياسات غير المواتي، فقد قُدِّم إيضاح بأنّ ذلك يرتبط بالنظام الحالي لمكافحة الآفات وتوزيع المبيدات الذي يتسم بطابع مركزي ويحظى بدعم حكومي. وسيسهم البرنامج، بطابعه التشاركي الكبير، في تحسين إطار السياسات وجعله أكثر تحفيزاً لصغار المزارعين على تبني المكافحة المتكاملة للآفات والتسميد العضوي.

(ج) منحة مقترح تقديمها في إطار نافذة المنح القطرية إلى منظمة العمل الدولية من أجل مشروع تعزيز المهارات لأغراض العمالة في نيبال (EB 2007/92/R.40)

28- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم منحة بقيمة 000 870 دولار أمريكي للمشروع. واستفسرت المديرة التنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية عن روابط المشروع بالتنمية الريفية، وطلبت إيضاحاً عن مبررات إدراج أسواق العمل الدولية في الهند ضمن أنشطة تعزيز المهارات والتدريب. كما أعربت عن رغبتها في معرفة أسباب اختيار منظمة العمل الدولية كوكالة منفذة للمشروع. وذُكر، تفسيراً لذلك، بأنّ المشروع سوف يستهدف الشباب الريفيين ويأخذ في اعتباره فرص العمل وأسواق العمل في المقاطعات الريفية المختارة، بما في ذلك فرص العمل في القطاع الزراعي، بغية زيادة إمكانية توظيف السكان المستهدفين ودخلهم. ونظراً لما يحدث حالياً من قيام الناس بمغادرة المقاطعات التي يشملها المشروع بحثاً عن العمل في الهند، فقد اعتُبر أنّ من المهم أيضاً تقديم الدعم لمَن يغادرون من خلال التدريب على المهارات بغية تحسين مستوى دخلهم. كما قُدِّم إيضاح بأنَ منظمة العمل الدولية تُعتبَر الوكالة المنفذة الأكثر ملاءمةً نظراً لما تتمتع به من خبرة في مجال إيجاد فرص العمل ولعلاقاتها الوطيدة مع المؤسسات والمنظمات في نيبال، بما فيها الوزارات الرئيسية، والتي تعتبر مهمةً جداً لهذا المشروع.